مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: دور المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في ظل الاحتلال الصهيوني
اسم الكاتب: وعد عبدو ديب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3023
تاريخ الاسترداد: 2025/05/09 21:41 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Damascus University Journal
For The Economic And Political Sciences
Vol 39 -3-2023:150-168

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

المجلد 39- 3- 2023: 150-168

دور المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في ظل الاحتلال الصهيوني

وعد عبدو ديب[1]

[1]ماجستير في العلوم السّياسية، قسم الدراسات السياسية، جامعة دمشق.

تاريخ الايداع: **2021/10/26**
تاريخ النشر : **2022/5/16**

حقوق النشر: جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

الملخص

يؤدي المجتمع المدني الفلسطيني في ظل الاحتلال دوراً مهماً في تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني لدعم المقاومة وإنجاز المهام الوطنية في دحر الاحتلال، والعمل على رفع مستوى المشاركة الشعبية، ودعم الفئات الفقيرة والمهمشة. تهدف هذه الدراسة الى التعرف على دور المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في ظل الاحتلال الصهيوني في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، في ظل العادات والتقاليد الاجتماعية المتوارثة التي تنتقص من حقوق المرأة، ووجود بيئة تشريعية وقانونية ضد المرأة جعلت من مشاركتها السياسية حالة صعبة ومعقدة وما زاد من تعقيد قضيتها ونضالها في سبيل الحرية والمساواة الاحتلال الصهيوني والانقسام الفلسطيني، هذه الظروف مجتمعة شكلت تحديات أمام المجتمع المدني في العمل على تعزيز دور المرأة الفلسطينية وإشراكها في الحياة السياسية وفي صنع القرار.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، المشاركة السياسية، الكوتا النسائية.

The role of Palestinian civil society In promoting women's political participation under the Zionist occupation

Waad Abdo Deeb[1]
[1]MA in Political Science, Department of Political Studies, Damascus University

Received: **26/10/2021**
Accepted: **16/5/2022**

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a **CC BY- NC-SA**

Summary

Under occupation, Palestinian civil society plays an important role in meeting the basic needs of the Palestinian people to support resistance and accomplish national tasks in defeating the occupation, working to raise the level of popular participation, and supporting poor and marginalized groups. This study aims to identify the role of Palestinian civil society in promoting the political participation of women under Zionist occupation in both the Gaza Strip and the West Bank, in light of inherited social customs and traditions that detract from women's rights, and the existence of a legislative and legal environment against women that has made their political participation a difficult and complex situation and further complicated their cause and struggle for freedom, equality, Zionist occupation and Palestinian division. Promoting the role of Palestinian women and involving them in political life and decision-making.

Key words: Civil society, political participation, women's quota.

المقدمة:

يشغل المجتمع المدني مكانة هامة لما له من دور داعم في ارتقاء المجتمعات عن طريق تعبئة جهود أفرادها وبث روح الانتماء والمسؤولية بينهم، وتنمية ثقافة المشاركة لديهم ودفعهم إلى المشاركة الفعالة للتأثير في صناعة القرار السياسي، كما تنبع أهميته من كونه يلعب دوراً مكملاً للدولة في العملية التنموية بشكل عام والتنمية السياسية بشكل خاص؛ فالمجتمع المدني نفسه أصبح التعبير الواقعي عن المشاركة السياسية المباشرة، مقابل المشاركة التمثيلية التي لم تعد أنموذجاً يلبي طموح المجتمعات في إشراك مواطنيها في الشأن العام والحياة السياسية.

وقد جرت أغلب الدراسات لأدوار المجتمع المدني والمشاركة السياسية ضمن دولة مكتملة السيادة بسلطات وصلاحيات كاملة، على عكس واقع المجتمع الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال، وبناءً على ذلك يأتي هذا البحث لدراسة الآثار التي يخلّفها الاحتلال الصهيوني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، وكيف انعكس وجوده على دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

أولاً: مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في أن أهم الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني هو تعزيز المشاركة السياسية وتمكين الفئات المهمشة في مجتمعاتها كالمرأة والشباب... إلا أن الاحتلال الصهيوني فرض وضعاً خاصاً على المجتمع الفلسطيني تمثل بغياب الدولة المستقلة وبالممارسات العدوانية ومنع الحريات وغيرها؛ ما يبرر الحاجة لمعرفة الدور الذي يؤديه المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الصهيوني.

ثانياً: تساؤلات البحث: يمكن صياغة الإشكالية البحثية بالسؤال الرئيس الآتي: ما دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في ظل الاحتلال الصهيوني؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيس تطرح الدراسة الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية قبل قيام الحكم الذاتي الفلسطيني؟
- ما دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بعد قيام الحكم الذاتي الفلسطيني؟
- ما التحديات التي تقف أمام المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية؟
- كيف واجهت منظمات المجتمع المدني التحديات التي تعوق المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية؟

ثالثاً: فرضية البحث: تأسيساً على المشكلة البحثية والتساؤلات التي تطرحها، فإن هذه الدراسة تنطلق من فرضية رئيسة مفادها: أن لمنظمات المجتمع المدني دوراً فاعلاً في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الصهيوني، وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

1- لقد أسهمت منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الصهيوني قبل قيام الحكم الذاتي.

2- توجهت منظمات المجتمع المدني بعد قيام الحكم الذاتي الفلسطيني إلى قضايا تمكين المرأة من المشاركة في قضايا المجتمع.

3- بقيت المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تعاني من تحديات عدة أبرزها: الاحتلال الصهيوني وممارساته العدوانية، والانقسام الفلسطيني.

4- أسهمت منظمات المجتمع المدني في مواجهة العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية.

رابعاً: أهمية البحث: تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تسليط الضّوء على المكانة المحورية لدور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة ضمن مجتمع يرزح تحت الاحتلال.

أما الأهمية العملية للدراسة فتتمثل في أنها محاولة يأمل الباحث منها أن تسهم في تمهيد السبل أمام المهتمين بمجال المجتمع المدني لدراسة دوره في تمكين الفئات المهمَّشة في المجتمعات النامية، مثل: المرأة بغية الإضاءة على أبرز مشكلاتها وإيجاد الحلول لها.

خامساً: حدود البحث:

1- الحدود المكانية: تستهدف الدراسة الأراضي الفلسطينية المتمثلة في قطاع غزة والضفة الغربية.

2- الحدود الزمانية: تركز الدراسة على مرحلة ما بعد قيام الحكم الذاتي الفلسطيني عام 1994م، مع الإشارة للفترة السابقة لها.

سادساً: المنهجية المعتمدة للبحث: لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج التاريخي؛ لتتبع تاريخ نشأة منظمات المجتمع المدني، وكذلك المنهج الوصفي بوصفه طريقة من طرائق التحليل والتفسير، ويستخدم الأسلوب العلمي المنظم من أجل الوصول إلى أثر الأحداث والمراحل التي مرَّ بها المجتمع الفلسطيني على دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

سابعاً: الدراسات السابقة: توجد عدة دراسات تناولت المجتمع المدني ومشاركة المرأة السياسية والمجتمعية، إلا أن أبرز الدراسات التي تتقاطع مع موضوع هذه الدراسة هي:

1- ناصر الشيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، فلسطين، بيت ساحور، 2010م.

حاولت هذه الدراسة النظر في العلاقة بين المجتمع المدني والمشاركة السياسية ضمن أكثر من محور، مع الإشارة إلى الواقع الفلسطيني، في محاولةٍ لوضع مفاهيم نظرية تشكل منطلقاً لعلاقة صحية سليمة يسهم فيها المجتمع المدني في مرحلة البناء والتكوين التي يشهدها المجتمع الفلسطيني في تحوله لكيان سياسي.

وقد توصل الباحث من خلال دراسة التطور التاريخي لظاهرة منظمات المجتمع المدني إلى أن النقطة المفصلية الحاسمة في حياة مثل هذه المنظمات، هي: مدى قدرة منظمات المجتمع المدني على قراءة وفهم وإدراك حاجات المجتمع، ومصالحه وقدراته وإمكانياته، وبنيته الداخلية، ونسيجه الاجتماعي في كل مرحلة من مراحل حياة المجتمع المعني وتطوره.

2- دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة الفلسطينية (دراسة مطبقة على برامج التمكين في جمعية عايشه لحماية المرأة والطفل)، إعداد د. أمين شلاش شبير، د. أمجد محمد المفتي، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين عام 2017م.

هدفت الدراسة إلى تحديد دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة وتحديد المعوقات التي تحد من هذه الأدوار، إذ تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي استخدمت منهج المسح الاجتماعي الشامل من خلال استمارة سبر طبقت على النساء المستفيدات من برامج التمكين في جمعية عايشه لحماية المرأة والطفل في غزة، والبالغ عددهن (57) امرأة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أن دور المنظمات في تمكين المرأة الاقتصادي يتمثل في توعيتها بواجباتها السياسية بالمجتمع، أما تمكين المرأة القانوني

فتمثل في تعريفها بحقوقها القانونية وتوعيتها بحقوقها الخاصة، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تحد من دور المنظمات، وهي تتعلق بالمرأة والعاملين والمجتمع المحلي.

أمّا الدراسة التي نحن بصدد الخوض فيها، فإنها تحاول دراسة دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية تحت الاحتلال الصهيوني عبر مراحل مختلفة مرت فيها القضية الفلسطينية في ظل الاحتلال، وكيف تأثر دور المجتمع المدني في دعم مشاركة المرأة بأهم تحول تاريخي في المجتمع الفلسطيني، وهو قيام الحكم الذاتي الفلسطيني.

ثامناً: محتويات البحث: لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تقسيمها إلى أربعة مباحث، تضمن المبحث الأول الإطار النظري، وجاء بعنوان المجتمع المدني والمشاركة السياسية. ودرس المبحث الثاني دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية قبل قيام الحكم الذاتي الفلسطيني، واختص المبحث الثالث بدراسة دور المجتمع المدني بعد قيام الحكم الذاتي، أما المبحث الرابع فتطرق لدراسة التحديات التي تواجه المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية والإجراءات العملية التي قام بها لتعزيز مشاركتها.

المبحث الأول: الإطار النظري للمجتمع المدني والمشاركة السياسية

برزت العديد من الظواهر السياسية في عصرنا الحالي وكان من أبرزها المجتمع المدني الذي اهتم بها علم السياسة بشكل عام والفكر السياسي بشكل خاص، ويعد من المصطلحات التي لقيت رواجاً علميا وأكاديمياً، واهتم الكثير من المفكرين والفلاسفة في العصر الحديث بدراسته، كونه برز كأحد أهم أشكال المشاركة السياسية في المجتمعات الحديثة.

المطلب الأول: المجتمع المدني

المجتمع المدني هو نتاج الفكر الغربي، وتزامن تبلوره مع تطور الدولة الحديثة في الغرب، ويجري من خلال منظماته مأسسة وتنظيم وتشريع المشاركة الفردية والجماعية، ما يبرز الحاجة للتعرف على مفهومه وأهم عناصره، ومكوناته المتنوعة.

أولاً: مفهوم المجتمع المدني

ظهرت الأسس الفكرية للمجتمع المدني في أوروبا، إذ تناوله كل من هوبز ولوك وروسو في أفكارهم عن العقد الاجتماعي، فعدّوا المجتمع المدني حالة انتقال من الحياة الطبيعية إلى الاجتماعية، ثم تطور مفهوم المجتمع المدني مع التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمعات الأوروبية، فعده بعضهم مقابلاً لدور الدولة، وآخرون جعلوه متلازماً مع مفهوم الدولة (الحبيب، 2003م، ص14).

وقد عرّفت "أماني قنديل" (2008م، ص64) المجتمع المدني بأنه "يتمثل في مجموعة التنظيمات الاجتماعية التطوعية المستقلة ذاتياً التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهي غير ربحية، وتسعى الى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي، والإدارة السامية للاختلافات والتسامح، وقبول الآخر".

ثانياً: عناصر المجتمع المدني

ينطوي جوهر المجتمع المدني على أربعة عناصر رئيسة، يتمثل العنصر الأول بفكرة "الطوعية" بوصفها إحدى الأفكار التي تشير إلى مجموعة من الظواهر المهمة في تأسيس التشكيلات الاجتماعية المختلفة. ويشير العنصر الثاني إلى فكرة "المؤسسية" أي

إلى المؤسسات الوسيطة التي تعد ضرورية في سياق العلاقات السياسية والاجتماعية (الخزرجي، 2004م، ص108). في حين يتعلق العنصر الثالث "بالغاية" و"الدور" الذي تقوم به هذه التنظيمات، والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة السياسية وهيمنة الدولة من حيث هي تنظيمات اجتماعية مستقلة تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التماسك والتضامن الاجتماعيين. آخر هذه العناصر يكمن في ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدني بوصفه جزءاً من منظومة مفاهيمية مثل: المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية (كريم، 1998م، ص102).

ثالثاً: مكونات المجتمع المدني

بناءً على العناصر التي تؤسس لوجود المجتمع المدني، فإن أهم مكوناته شملت عدة كيانات ومؤسسات تقليدية وحديثة:

1- المؤسسات التقليدية: وهي التكوينات التي يجمع أفرادها روابط خاصة، بوجود تضامن داخلي بين أفرادها، ويكونون مهيئين للسلوك الجماعي لتحقيق مصالح خاصة بهم أو عامة تهم كل المجتمع. وقد تتشكل هذه التكوينات بناءً على أسس موروثة مثل معايير (الأسرة والعشيرة والقبيلة والسلالة والعنصر). وقد تستند إلى معايير دينية (المذهب والطائفة والطريقة). وقد تتشكل بناءً على معايير ترتبط بالقدرات والمهارات والمهنة والدخل (الخزرجي، 2004م، ص112).

2- المؤسسات الحديثة: وينضوي تحت هذا النوع النقابات المهنية والعمالية، والحركات الاجتماعية، والجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية والاستهلاكية والإسكانية، ونوادي هيئات التدريس بالجامعات، والنوادي الرياضية والاجتماعية، ومراكز الشباب والاتحادات الطلابية، والحركات النسائية، والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال، والمنظمات غير الحكومية المسجلة بوصفها مؤسسات مدنية مثل مراكز حقوق الإنسان، والمنظمات الدفاعية الأخرى للمرأة والبيئة، والصحافة المستقلة وأجهزة الإعلام والنشر غير الحكومية، ومراكز الأبحاث والدراسات والجمعيات الثقافية (صالح، 2014م، ص10).

المطلب الثاني: المشاركة السياسية

تُعد المشاركة من المعالم الأساسية للمجتمع المدني، ومبدأ مهم للدولة الحديثة؛ إذ يرتفع مستوى المشاركة كلما كان المجتمع متقدماً، ويقدر أهمية إشراك مواطنيه لتحقيق التنمية أو الرفاه الاجتماعي. يتناول هذا المطلب مفهوم المشاركة السياسية، وأهم أسسها.

أولاً: مفهوم المشاركة السياسية

تتعدد تعريفات المشاركة السياسية وتتنوع وفقاً للباحث ووجهة نظره، وقد عرّفت دائرة معارف العلوم الاجتماعية المشاركة السياسية بأنها تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمعِ في اختيار قادته، وفي صياغة السياسات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي (طارق، 2000م، ص108).

وتعني المشاركة السياسية عند صموئيل هنتغتون وجون نيلسون نقلاً عن (الخزرجي، 2004م، ص108) "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أو متقطعاً، سلمياً أم عفوياً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال".

وفهمت المشاركة السياسية بأنها اهتمام المواطن بسياسة دولته وشعوره بالمسؤولية تجاه مجتمعه وإدراكه لأهمية العمل للتأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي، وتأتي نتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وتتضافر في

سبيل تحديد بنية المجتمع ونظامه السياسي، وهي مبدأ ديمقراطي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، فهي ركيزة أساسية لتجسيد الديمقراطية (حسن، 2013م، ص8).

كما أن المشاركة السياسية هي هدف ووسيلة وحق ومسؤولية، وتتطلب وعياً ورغبة وقدرات ومهارات تنظيمية وبيئة تمكّن لها النمو، فالمشاركة في معناها الحقيقي هي طريقة حياة تتخلل كل نسيج المجتمع لتتيح لكل مواطن أن يشترك في صنع القرارات التي تؤثر في حياته دون تمييز على أساس النوع أو العرق أو الديانة أو الطبقة (صالح، 2005م، ص22).

ثانياً: أسس المشاركة السياسية

يسهم الفرد ويؤثر في تقرير الشؤون العامة والأمور السياسية من خلال المشاركة السياسية التي تقوم على أسس تحقق المساواة وتمنع الاستبداد؛ فهي تعد شكلاً من أشكال التعليم؛ إذ يتعلم المواطن حقوقه وواجباته، وتجعل المواطنين أكثر تجاوباً لحل مشاكل مجتمعهم، وتؤدي إلى مزيد من النظام والاستقرار وأمن المجتمع؛ فالمشاركة السياسية تجعل المواطن يحافظ على المرافق العامة؛ لإدراكه أنه ساهم في إنشائها، ولها الدور الأكبر في تحقيق التنمية الحقيقية، وتحقق قيم الحرية والعدالة والمساواة (سند، 2013م، ص12).

وقد أسند (آل غزاي، 2019م، ص14) المشاركة السياسية إلى عدة أسس منها:

1- القيام بفعل بهدف التأثير في السياسات والشؤون العامة.

2- هي تدخلات لتغيير المخرجات بما يتلاءم مع مطالب الأفراد والجماعات.

3- طوعية وإرادية وليست إجبارية.

4- عامة وشاملة لجميع المواطنين دون تمييز.

المطلب الثالث: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية التعبير العملي لمفهوم المجتمع المدني عبر مؤسساته التي تؤدي دوراً مهماً في ترسيخ وتعزيز المشاركة السياسية؛ إذ تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تنشئة الأفراد سياسياً، وفي توعيتهم بحقوقهم الوطنية، وقد تنامى دور هذه المؤسسات في جميع دول العالم لقدرتها في التأثير بالسياسات؛ إذ صنفت بالنسق الثالث أو القوة الثالثة في العالم بعد الحكومات والقوى السياسية. وهي تمثل الحلقات الوسيطة بين الدولة والأفراد، وتضم الجماعات المدافعة عن قضايا تتعلق بالتنمية والمشاركة، وهي التي تحتج وتعارض وتتكلم باسم المجتمع. ويمكن للإنسان من خلالها المشاركة والإعلان عن رأيه، وتلبية حاجاته، وتنمية طاقاته. وذلك يدل على أهمية منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات العامة، كونها على تماس مباشر مع احتياجات المجتمع، وكونها تعد من الموارد البشرية الفاعلة والقادرة على تنفيذ البرامج الإصلاحية في التنمية المستدامة من أجل تعزيز مفاهيم الديمقراطية والحقوق المدنية والحكم الرشيد (العبدي، 2019م، ص105).

إن منظمات المجتمع المدني تقوم بالاطلاع على كيفية إعداد السياسات العامة، ومن هي الجهات المنوط بها إقرارها، وما المسارات التي تتخذها قبل الإقرار. كما يفترض بمنظمات المجتمع المدني إعداد الدراسات وتقديم الرؤى لإقناع المواطنين وصانعي القرار بوجهة نظر ما. وإذا كان المطلوب من السياسات العامة أن تنسجم مع الخيارات الوطنية والمصالح العامة، وأن تراعي المصالح الفئوية لشرائح واسعة من المواطنين، وتستجيب للتحديات التي تواجههم (عبد الصمد، م2013، ص45).

لذلك أصبح المجتمع المدني في ظل تزايد الوعي السياسي والاجتماعي أداة لمشاركة المواطنين في برامج التنمية كما في الدول النامية، أو أن يعمل على الرفاهية الاجتماعية في الدول المتقدمة، بهدف تحقيق التنمية السياسية التي تمثل المشاركة السياسية

إحدى أهم جوانبها، فالمجتمع المدني يعد أمراً أساسياً لتحقيق مشاركة المواطنين في القضايا التي تهمهم وتدعم تطور المجتمع اجتماعياً واقتصادياً، وذلك من خلال المؤسسات المختلفة (أحمد، 2019م، ص374-375).

يتضح مما تقدم، أن مفهوم المجتمع المدني هو نتاج الفكر الغربي، ارتبط ظهوره فكريا بفلاسفة العقد الاجتماعي، وتجلى الشكل المعاصر له على شكل مؤسسات تقوم بأدوار أساسية تعزز القيم الديمقراطية التي تتبلور من خلال المشاركة السياسية التي تعتبر الأساس لتطور المجتمعات والضمان للحفاظ على قوتها وتماسكها واستقرارها.

المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية قبل قيام الحكم الذاتي الفلسطيني

اتسم تاريخ المجتمع الفلسطيني منذ أواخر القرن التاسع عشر بارتباطه بالاحتلال الصهيوني وما يرتبط به من أحداث وتحولات انعكست على المجتمع الفلسطيني وعلى أدوار وحداته الاجتماعية أفراداً أو منظمات رسمية وغير رسمية.

المطلب الأول: المرحلة بين عامي 1948-1967م

بدايةً لابد من الإشارة إلى أن الحركة النسوية الفلسطينية ليست حديثة الولادة بل امتدت جذورها إلى عهد الاحتلال العثماني والانتداب البريطاني حيث شاركت المرأة الفلسطينية في مختلف مراحل النضال الوطني الفلسطيني إلى جانب الرجل، عبر تشكيلات مختلفة، بدأتها بالجمعيات الخيرية التي شكلت النواة الأولى لانطلاقتها نحو الاندماج في قضايا مجتمعها الحياتية، لتتبلور فيما بعد نتيجةً للمتغيرات السياسية التي مرت بها فلسطين إلى تجمعات سياسية عبرت عن نفسها بمشاركتها في الفعاليات النضالية كافة من اعتصامات ومظاهرات وصدامات مباشرة (وفاء، 2008م، ص36-37). ففي الوقت الذي كانت تنمو فيه هذه التنظيمات الاجتماعية، كانت تنشأ مترافقة معها تنظيمات المجتمع المدني التي تسعى بدورها إلى توسيع دعائم المشاركة السياسية للمرأة؛ إذ تأسست في بادئ الأمر في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة في العشرينيات من القرن الماضي مجموعات نسائية مثل "مجموعة النساء العربيات في نابلس" و"اتحاد النساء العربيات في القدس" و"جمعية النساء العربيات في فلسطين"(ماثيو، د.ت، ص2). ومع اندلاع ثورة البراق عام 1929 التي اعتبرت نقطة تحول في تاريخ المرأة الفلسطينية على الصعيد السياسي بسبب قيام السلطات البريطانية بقتل تسع فلسطينيات خلالها، مما دعا المنظمات النسوية على إثرها لتصعيد نضالها لتغيير الأوضاع السياسية؛ إذ قامت هذه المنظمات بعقد أول مؤتمر لها في مدينة القدس بتاريخ 1929/10/26م بمشاركة 300 امرأة، وعدَ هذا المؤتمر البداية الأولى لتأطير الحركة النسوية (خديجة، 1975م، ص44). ومع اشتعال نار الثورة الفلسطينية والإضراب الكبير عام 1936م بدأت المرأة تساهم بشكل فاعل على صعيد النشاط السياسي من خلال الجمعيات التابعة لها؛ إذ قامت هذه الجمعيات بإرسال رسالة إلى مؤتمر السلام الذي عقد في بروكسل بتاريخ 1936/9/3م طالبت فيه بوقف الهجرة الصهيونية، وحماية الحقوق العربية الفلسطينية، وإقامة حكومة وطنية في فلسطين (عماد، جمال، 2014م، ص301-302).

وفي عام النكبة الفلسطينية 1948م التي كان لها آثار قاسية من تشريد وتهجير مسَ معظم المجتمع الفلسطيني؛ إذ خسرت الكثير من الأسر أراضيها وممتلكاتها، وتأثرت المرأة بهذه الأوضاع ودخلت نمط حياة جديد شكّل أحد أركان بنيان المجتمع الفلسطيني التي كانت المرأة جزءاً منه، وهو المخيم، فعملت الجمعيات الخيرية والمؤسسات النسوية على تقديم الدعم للأسر المهجرة، ودعم عمل المرأة. وتميزت هذه المرحلة بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، ودخول المرأة في الأحزاب

والحركات الوطنية، بالإضافة إلى تطور مشاركة المرأة السياسية بإقامة ندوات التوعية وتنظيم الإضرابات (شذى، 2014م، ص22-23).

وشهد عام 1965م نشوء الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية كأحد القواعد الشعبية لمنظمة التحرير الفلسطينية بمبادرة النساء أنفسهن، وسعى الاتحاد لتنظيم وتعبئة كافة قدرات المرأة وامكاناتها لدعم ومساندة القضية الوطنية، والعمل على ربط قضية التحرر الاجتماعي بالنضال من أجل التحرر الوطني، وإشراكها في جميع مجالات العمل التنظيمي والنضالي في مختلف الصعد المحلية والعربية والدولية. ومحاولة تكريس المساواة بينها وبين الرجل في جميع الحقوق والواجبات، والنهوض بمستواها الاجتماعي والثقافي والصحي والاقتصادي، ونشر الوعي بين صفوف النساء الفلسطينيات لنيل حقوقهن والنضال لأجل انتزاعها خلال مسيرتهن النضالية (إصلاح، 2000، ص29). وقد شكل المؤتمر النسائي العربي السادس في القاهرة عام 1966 نقلة نوعية لمشاركة المرأة الفلسطينية على المستوى السياسي في مؤتمرات دولية وعالمية (وفاء، 2008، ص41).

المطلب الثاني: المرحلة بين عامي 1967 -1993م

في هذه المرحلة؛ ازدادت صعوبة الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي عاشته المرأة الفلسطينية بسبب احتلال بقية الأراضي الفلسطينية عام 1967م، الذي شكّل نكسة كبيرة، كان من نتائجها حركة نزوح أخرى بعد النزوح الأول عام 1948م، فتم تشكيل لجان العمل التطوعي التي انبثقت عن الحركة النسوية والتي كانت رافداً مهماً لمناضلات فلسطينيات اتسع نشاطهن السياسي ونضالهن بكافة الأشكال، ليتم الإعلان في عام 1978م عن تشكيل "اتحاد لجان العمل النسائي" كأذرع نسوية لتنظيم النساء وحشدهن للمشاركة في العمل الوطني وتلبية الاحتياجات المجتمعية (شذى، 2014م، ص22-23).

وفي هذه المرحلة قامت الجمعيات المدنية عبر برامج وضعتها بالربط بين القضايا الوطنية والقضايا الاجتماعية المتعلقة بالمرأة، والسعي لتحقيق التحرر السياسي والتحرر الاجتماعي، فرفعوا شعارات سياسية واجتماعية تقدمية، كان من أهدافها تفعيل المشاركة السياسية للمرأة (فداء، د.ت، ص23). وبرزت المنظمات النسوية خلال الانتفاضة الأولى عام1987م، وكان لها دور فعال في تكريس مشاركة المرأة بجميع جوانب الحياة الفلسطينية في تلك المرحلة، حيث كان لها نشاطات عدة، أهمها: التدريب والتعبئة، مما أسهم في تخريج عدد من الكوادر النسائية التي بقيت ملتزمة مع فصائل الحركة الوطنية (طلال، 2004م، ص73). لكنها اصطدمت بمعوقات تمثلت بظهور الرؤية الأيديولوجية لحركة حماس عن المرأة، التي عملت على فرض اللباس الإسلامي الذي يجب على النساء الالتزام به، بالإضافة الى ما قامت به من مضايقات للجمعيات النسائية الفلسطينية مما اضطر هذه الجمعيات التي رأت خطورة هذه الممارسات على الدور السياسي للمرأة لإعادة بناء نفسها، فعمدت إلى تشكيل "المجلس النسائي الأعلى" للأطر النسائية، بهدف قيادة العمل النسائي، وتحديد رؤيتها للمكانة السياسية والاجتماعية التي تطمح لها، وقد عدت هذه الخطوة بمثابة جسم لاحتضان أجندة اجتماعية نسوية محددة الملامح، يمكن من خلاله إثارة الجدل حول العديد من القضايا ذات العلاقة بالنساء، لتبدأ بعدها عدد من المؤسسات التنموية والنسوية بالظهور في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات التي اتسمت نشاطاتها بالتنوع والتطور في مجالات الأبحاث والتدريب والتعبئة من أجل توعية المرأة بحقوقها الأساسية والسياسية (فداء، د.ت، ص24-25).

نلاحظ مما سبق أن نشاط منظمات المجتمع المدني الفلسطينية بكوادرها وأطرها النسوية خلال هذه المرحلة والتي نشأت في ظل غياب الدولة كانت فاعلة في مواجهة الاستعمار البريطاني، والنضال ضد الاحتلال الصهيوني وممارساته العدوانية، كما

عملت على تعزيز مكانة المرأة الاجتماعية والسياسية وساندتها في التصدي لسياسات حركة حماس الرافضة لمشاركة المرأة في الشأن العام.

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة بعد قيام الحكم الذاتي الفلسطيني

انتقلت منظمات المجتمع المدني بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1994 وقيام السلطة الوطنية إلى مرحلة جديدة تحول فيها عمل هذه المنظمات من مجالات كانت الفاعل الأساسي فيها إلى دور مكمل لعمل السلطة. يحاول هذا المبحث دراسة أثر هذا التطور على دور المجتمع المدني الفلسطيني في دفع المشاركة السياسية للمرأة الى الأمام، ودوره في التأثير على إقرار سياسات وقوانين لصالح المرأة.

المطلب الأول: مرحلة أوسلو وانتفاضة الأقصى

شكلت أوسلو مرحلة جديدة لما صحبها من تغيرات سياسية ومجتمعية انعكست على المنظمات المدنية التي تزايد اهتمامها بترسيخ أسس تضمن مشاركة المرأة في عملية التنمية، رغم أن اتفاقيات أوسلو قسمت الشارع الفلسطيني بين معارض ومؤيد لها، وجاء موقف المرأة الفلسطينية من هذه الاتفاقيات حسب مواقف الفصائل التي تنتمي إليها، أما الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الذي رأى بعملية أوسلو انتكاسة للقضية الفلسطينية فأصدر في 1994/8/2 "وثيقة مبادئ حقوقية نسوية" بمشاركة جميع لجان وجمعيات الحركة النسوية الفلسطينية؛ مؤكدة على أهمية الوعي باستمرار النضال ضد الصهيونية من أجل تحقيق التحرر الوطني الكامل، إضافة إلى تضمنها مطالب تتعلق بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة (إصلاح، عام 2000م، ص49).

وعند قيام انتفاضة الأقصى عام 2000م ركزت منظمات المجتمع المدني عملها على المجال السياسي وفق ما فرضته طبيعة المرحلة السياسية، والحرب المشتعلة ضد الصهيونية في ذلك الوقت، كما حاولت هذه المنظمات العمل على تمكين المرأة من المشاركة في التنمية السياسية والوصول إلى مواقع صنع القرار (سمية، 2007م، ص57). وشكّلت انتفاضة الأقصى منعطفاً جديداً في مسيرة المرأة الفلسطينية؛ إذ أصبحت وجهاً لوجه أمام الآليات العسكرية للاحتلال الصهيوني، وعليه، نشطت المؤسسات النسوية لتعزيز دور المرأة في النضال لخدمة قضية وطنها في التحرر من الاحتلال وعلى الرغم من نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية إلا أن دور المرأة بقي مستمراً في تقديم الخدمات الاغاثية استجابة للاحتياجات المجتمعية في هذه المرحلة (وسام، 2017م، ص29).

المطلب الثاني: الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الفلسطينية وأثر المجتمع المدني فيها

إن نيل المرأة لحقوقها السياسية ينبع من وجود إطار قانوني يكفل حمايتها ويضمن مشاركتها بالإضافة لوجود مؤسسات نسوية تسهم في دعمها ومساندتها وتعريفها بحقوقها وواجباتها السياسية، وتشجيعها على ممارسة العمل السياسي من خلال المشاركة في الانتخابات والانضمام الى التنظيمات والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية كان لها دور كبير في وضع أهم الأسس التي بنيت عليها التشريعات الفلسطينية التي تساهم في تحقيق المساواة السياسية وتدعم وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار السياسي بالاستناد الى مرجعيات دولية ومحلية.

أولاً: المرجعيات المحلية

نصت وثيقة إعلان الاستقلال لفلسطين التي صدرت عن المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988م على المساواة الكاملة في الحقوق، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل (المجلس الوطني، 1988م).

ونصت المادة 9 من القانون الأساسي الفلسطيني على أنَ "الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء، لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة"، وجاءت المادة (26) من القانون الأساسي لتكفل للمرأة الحق في المشاركة السياسية، وتقلد المناصب العامة دون الإشارة إلى أي تمييز (القانون الأساسي، 2002م). وقد نص قانون الانتخاب رقم 13 من القانون الأساسي، على عدم التمييز بين الرجال والنساء، كما أكدت المادة 12 منه ضرورة التمتع بالحقوق القانونية، والحق في الترشح للمجلس التشريعي، بغض النظر عن الجنس (علا، إياد، 2015م، ص13).

وقد عرفت فلسطين منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في تاريخها إصدار ثلاثة قوانين للانتخابات العامة تختلف فيما بينها بطبيعة النظام الانتخابي؛ ففي الأول تم تبني نظام الأغلبية لجميع مقاعد المجلس التشريعي، وفي الثاني تم تبني النظام المختلط (الأغلبية والتمثيل النسبي) المتوازي بالمناصفة لمقاعد المجلس التشريعي. وتبني التمييز الإيجابي لصالح النساء في قانون عامي2005م و2007م (أبو سباع وآخرون، 2014م، ص730).

ثانياً: المرجعيات الدولية

تنقسم المعاهدات الدولية من حيث الحماية القانونية لحقوق المرأة بين مجموعتين من الاتفاقيات، الأولى هي اتفاقيات عامة تتضمن مواداً تتعلق بمبدأ المساواة، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأما الثانية فهي اتفاقيات تركز على حقوق معينة بالذات كاتفاقية سيداو (cedaw) لسنة 1967م وهي اتفاقية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري ضد المرأة، وقد حظيت بجهود كبيرة من قبل منظمات المجتمع المدني بأطرها النسوية على مدار سنوات ما بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، بهدف إعمالها ودمجها في التشريعات والقوانين الفلسطينية (دنيا، د.ت، ص135-136). إذ تم تشكيل ائتلاف مدني نسوي لتطبيق اتفاقية سيداو، بغرض إعداد ومتابعة تقرير الظل بقيادة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ويتكوّن من (35) مؤسسة حقوقية ونسوية، ونقابات العمال، وأطر نسوية تعمل في تخصصات مختلفة لجهة مناصرة وحماية وتمكين المرأة في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو الصحي أو التعليمي أو القانوني المحلي والدولي وحقوق ذوي الإعاقة، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (تقرير عن وضع النساء، 2018م، ص7). وقد اعتمد مجلس الأمن قرار 1325 في أكتوبر/تشرين الأول 2000م، الذي يعترف بأهمية مشاركة المرأة في مفاوضات السلام، والتخطيط للبرامج الإنسانية، وعمليات حفظ السلام، ويعد هذا القرار منصة تمكن الحركة النسوية الفلسطينية إسماع صوتها، بمطالبة مجلس الأمن والأمين العام بتوفير الحماية للنساء الفلسطينيات من الاحتلال. كما يمكن المرأة الفلسطينية من خلال القرار مطالبة بعثة تقصي الحقائق، بتحديد الأسباب التي تعرقل تنفيذ القرار في الأراضي المحتلة (علا، وإياد، 2015م، ص14).

وقد أسهمت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في رفع مستوى سقف المشاركة السياسية للمرأة في نواح متعددة، وبخاصة إعداد قوانين ولوائح الانتخابات، ومسودات مشاريع دعماً للديمقراطية، وتفعيلاً للتعددية الحزبية، وإرساء لقواعد الانتخابات الحرة والنزيهة، وصولاً لنيل الاستقلال من الاحتلال الصهيوني، والحصول على دولة مدنية، وقد ساعدت منظمات المجتمع المدني على تغيير وتعديل قوانين الانتخابات البلدية والتشريعية لإنصاف المرأة، الذي أثمر عنه وصول المرأة لمستوى صنع القرار. وقد عملت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على تنمية الوعي القانوني لدى المرأة؛ لإدراكها أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الحقوق السياسية للمرأة وقضية غياب الوعي بالحقوق القانونية (عويسات، 2019م، ص24).

نجد مما سبق أن هذه المرحلة تميزت بتوجه منظمات المجتمع المدني للتركيز على قضايا المرأة الاجتماعية، وربط التحرر الوطني بالتحرر الاجتماعي، ومحاولة التأثير في الجانب القانوني. فقد تضافرت جهود منظمات المجتمع المدني في تشكيل السياسات والقوانين التي تنصف المرأة وتشجع على المساواة بينها وبين الرجل، من خلال التأكيد على تطبيق جميع الاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية التي عملت على دعم مكانة المرأة في المجتمع، وأكدت على حقها في المشاركة السياسية، بالإضافة إلى الاستناد لقرارات مجلس الأمن التي تدعم تحقيق هذه الأهداف.

المبحث الرابع: التحديات أمام المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية ودور المجتمع المدني في مواجهتها

أوجد الاحتلال الصهيوني تحديات كثيرة أثرت سلباً على واقع المرأة الفلسطينية ومشاركتها السياسية، مما ألقى أعباء إضافية على منظمات المجتمع المدني لتعزيز دورها في المجتمع، فقامت بعدة خطوات عملية تدعم وتحمي حق المرأة الفلسطينية في أخذ دورها في مجتمعها.

المطلب الأول: التحديات أمام المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

رغم وجود تشريعات ومعاهدات واتفاقيات دولية تعزز المساواة، وتحمي حق المرأة في المشاركة السياسية، لكن كل هذا بقي أثره ضعيفاً بوجود تحديات كبيرة أمام مشاركة المرأة الفلسطينية، ومن أبرز هذه التحديات:

أولاً: الاحتلال الصهيوني

الكيان الصهيوني كيان استعماري لا يلتزم بالاتفاقيات والقوانين والمعايير الدولية، بالإضافة إلى كونه يتبع سياسة استيطانية تقوم على طرد السكان الأصليين وإحلال صهاينة مكانهم، أو الاستيلاء على أراضيهم ومنازلهم لهدمها وبناء مستوطنات جديدة للمحتلين والمستوطنين الذين يقومون بأعمال عنف ضد المرأة الفلسطينية بهدف ترهيبها، كلّ ذلك شكّل عقبة كبرى أمام المرأة الفلسطينية منعتها من المشاركة السياسية في المجتمع الفلسطيني (تقرير عن وضع، 2018م، ص3).

كما عمل الاحتلال أيضاً على تعزيز القيم التقليدية السائدة، فلم يكتف في العمل على تفتيت المجتمع بهدف إحكام سيطرته عليه، بل وكرس فكرة أن المرأة التي تشترك في أنشطة سياسية مقاومة تتعرض للاعتقال والمضايقات بأشكالها كافة حتى أصبح هذا الهاجس يلازم الأسر الفلسطينية خوفاً على بناتهم، مما جعلهن يواجهن ضغوطاً كبيرة لمنعهن من المشاركة السياسية (رائد، 2016م، ص106).

فقد دأبت إسرائيل على اعتقال النساء الفلسطينيات واحتجازهن، واستخدام الاعتقال كأداة تكفل لها قمع المقاومة للمرأة الفلسطينية؛ إذ تركز السلطات الإسرائيلية على استهداف واعتقال الناشطات في قضايا حقوق الإنسان، ولاسيما أولئك الناشطات في قضايا الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال. وهذا الإجراء هو تكتيك إسرائيلي يرمي إلى ردع النساء عن المشاركة في العمل والنشاط السياسي (أمايا، رتشيل، 2016م، ص84).

وللحصار الإسرائيلي تأثير مباشر في الحد من المشاركة السياسية للمرأة، فصعوبة التنقل وإغلاق المعابر، أثر سلباً على مشاركتها، وحدَّ من تمكين المرأة الفلسطينية من المشاركة في كثير من المحافل الدولية والمؤتمرات العالمية، كما منعت الحواجز بين مدن الضفة من جهة وبين الضفة والقطاع من حرية الحركة والتنقل للنساء، الأمر الذي انعكس سلباً على الحركة النسوية بشكل عام، وعلى الناشطات النسويات بشكل خاص. وجعل المواطنين يخشون على المرأة من التعرض للإهانة والاعتقال

والمضايقات من الاحتلال. فالحصار أدى إلى غياب الحريات وتعطل الحياة الديمقراطية داخل المجتمع الفلسطيني، وأدى إلى تزايد نسبة الذكور داخل الأحزاب السياسية، واستبعاد المرأة من المشاركة الفاعلة في صنع القرار، سواء على المستوى الحزبي أو المؤسساتي (علا، وإياد، 2015م، ص46-47).

ثانياً: الانقسام الفلسطيني

إن انقسام مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية الذي حصل عام 2007م خلّف آثاراً عميقة الخطورة تضررت بسببه النساء بصفة عامة، والمؤسسات النسوية بصفة خاصة، وكان ضرر بعضها مباشراً، مثل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية؛ إذ تم مصادرة مقره، وملاحقة عضواته، وبالرغم من كل ذلك فقد تمسكت المرأة بالحوار سبيلاً للوصول إلى وفاق وطني بين الأطراف الفلسطينية المتصارعة، وقدمت مبادرات عدة تمثلت في عقد المؤتمرات والندوات وإعداد المذكرات والبيانات الصحفية، وقادت حملة وطنية لتحقيق المصالحة والوحدة تمثلت في تظاهرة نسوية أسبوعية تأخذ مكانها مقابل مقر المجلس التشريعي الفلسطيني في غزة، وترفع الشعارات الداعية للوحدة وإنهاء الانقسام (عندليب، 2017م، ص27-28)، كما واجهت الجمعيات والناشطات النسويات هجوماً شرساً ضد أفكارهن وآرائهن، تصل إلى حد التكفير، وخاصة أن الانقسام تسبب في تعطيل المجلس التشريعي عن أداء عمله، فكان سبباً بتفاقم أوضاع المرأة الفلسطينية سوءاً (دنيا، د.ت، ص137).

ثالثاً: التمويل

تعد قضية التمويل المشروط قضية إشكالية تعاني منها الحركة النسوية الفلسطينية؛ إذ يقوم الكيان الصهيوني على المستوى المادي والتمويل الخاص بالملاحقة للمؤسسات النسوية الفلسطينية من قبل المرصد الصهيوني الذي يضغط بشكل مستمر على الممولين من أجل سحب دعمهم للقضايا الحقوقية الفلسطينية عموماً والنسوية خاصة، بالإضافة إلى وجود جهات تمويلية ذات توجهات محافظة ونظرتها لدور المرأة مقتصر على دورها التقليدي (التقرير الوطني، 2019م، ص9). وقد أشارت في هذا الخصوص مديرة مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق زهيرة كمال قائلة" في عملية التحرر والنضال لسنا بحاجة إلى تمويل بل بحاجة إلى إرادة، ولاسيما النساء اللواتي فعلن وقدمن الكثير، وإن أي متغير قد يحصل مستقبلاً يتطلب التعامل مع الواقع الجديد والمراكمة على العمل التطوعي"(جيفارا، 2015م).

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في مواجهة التحديات وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في الشأن العام

اتبع المجتمع المدني – بما يتسم من تنوع ومرونة –آليات مختلفة، ونفذ خططاً عديدةً من أجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، ومن أهم هذه الآليات والخطط والإجراءات:

1- استقطبت منظمات المجتمع المدني المرأة، وعملت على تعزيز قدراتها بحيث تصبح قادرة على مناصرة قضاياها، فقد بلغت نسبة مشاركتها 25.5% في المؤسسات والمراكز القيادية للأحزاب والفصائل الفلسطينية المختلفة، ومشاركة المرأة في هذه المؤسسات وتحقيقها الكثير من الإنجازات جعلها تتطلع إلى مشاركة سياسية أكبر من أجل إيجاد تشريعات نسوية قادرة على التماشي مع ما تهدف إليه النساء في تحقيق ذواتهن (سناقرة، 2016م، ص102).

2- زيادة مشاركة النساء من خلال إجراء الكوتا: استطاعت الحركة النسوية من خلال حملات الضغط على صناع القرار وأعضاء المجلس التشريعي فرض هذا الإجراء بنسبة 20% في قانون انتخاب مجالس البلديات المحلية (دنيا، 2015م، ص65-66)، كما حققت النساء في عضوية المجلس التشريعي نسبة تمثيل 7.5% عام 1996م وتطورت هذه النسبة إلى 13% في انتخابات

عام 2006م. ومن حيث مشاركة المرأة في السلطة التنفيذية؛ فقد عينت سيدتان بمنصب وزير في الشؤون الاجتماعية ووزارة التعليم العالي عام 1996م، أما في السلطة القضائية ماتزال نسبة مشاركتها متدنية حيث لا تتعدى 12% من القضاة، وتوجد امرأة واحدة في منصب مدعي عام مقارنة مع 68 رجل في المنصب نفسه، وفي مجال السلك الدبلوماسي يوجد 4 سفيرات مقابل 92 سفيراً في العالم بنسبة 4.3% بعدما كانت 5.4% عام 2008م (مهنا، 2014م، ص2).

3- قامت منظمات المجتمع المدني بتوجيه تقارير إلى اللجان الدولية لمنع التمييز ضد المرأة، تطلب من اللجان الدولية المعنية بتطبيق قرار "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال الضغط على الاحتلال الصهيوني وإلزامه بالاتفاقات الموقعة وقواعد القانون الدولي، وتمكين دولة فلسطين من الوفاء بالتزاماتها بتحقيق المساواة، وضمان توفير بيئة قانونية ومجتمعية مواتية لزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية وصنع القرار (تقرير عن وضع، 2018م، ص3-4).

4- أطلقت مؤسسات المجتمع المدني وأطرها النسوية مشروع البرلمان الصوري في عام 1997م، كأنموذج لبرلمان يتساوى فيه تمثيل الإناث مع الذكور، ما يعزز قدرته على إحقاق المساواة عند طرح قوانين وتشريعات في مختلف مجالات الحياة (نبيل، 2020م، ص2).

5- إنشاء وحدات النوع الاجتماعي بدعم من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من أجل ضمان ومأسسة ودمج قضايا النوع الاجتماعي في القطاعات المختلفة (منهاج عمل، 2014م، ص5-6).

6- تأسيس مركز شؤون المرأة الذي يعد أنموذجاً للمؤسسات النسوية المتخصصة والتابع للمجتمع المدني، ويسعى لتعزيز دور المرأة الفلسطينية في الحياة العامة، وتقديم صورة إيجابية لها من خلال إشراكها في عملية التنمية الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع الفلسطيني، ويقوم المركز بالأبحاث التي تزود المرأة بالمعلومات والإحصاءات اللازمة لرسم الاستراتيجيات النسوية والوطنية (حسن، 2016م، ص217).

7- التوعية بحقوق المرأة: إذ بادرت منظمات المجتمع المدني ممثلة بالاتحاد العام للمرأة الفلسطينية إلى إصدار وثيقة حقوقية نسوية، تعد مرجعية مهمة وأساسية لحقوق المرأة الفلسطينية، ولتطوير الخطاب النسوي، وأداة مطلبية ونضالية (دنيا، د.ت، ص83).

8- إنشاء مراكز تواصل: وهي تجمع نسوي فلسطيني يعمل بالشراكة بين المؤسسات المدنية والحكومية، وبالتنسيق مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية التي تعمل على مكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة في كل المجالات عبر ضمان المساواة في التشريعات التي تدفع بالنساء للانخراط في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (منهاج عمل، 2014م، ص5-6).

نلاحظ مما سبق أن المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تأثرت بتحديات عديدة أبرزها الاحتلال الصهيوني الذي انتهج سياسة عدوانية تعزز الفكر التقليدي الذي يحد من المشاركة السياسية للمرأة، والانقسام الفلسطيني الذي ألحق ضرراً كبيراً لما وصلت إليه المرأة من مراحل متقدمة في نضالها لنيل حريتها وممارسة حقوقها، بالإضافة الى معاناتها بسبب الضغط اتجاه حجب التمويل عن المنظمات الحقوقية النسوية. هذه المنظمات التي استقطبت المرأة الفلسطينية ضمن كوادرها وعملت على تعزيز ثقتها بنفسها وبناء شخصيتها القيادية لتصل الى مراكز مهمة في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

النتائج

ارتبط ظهور المجتمع المدني في الغرب بفلاسفة العقد الاجتماعي، وقد تجلى الظهور المعاصر له على شكل مؤسسات وتنظيمات تقوم على أساس حرية الاختيار والانتساب، وتنظيم الجمعيات التي تعمل باستقلال نسبي عن الدولة، وتجمع أفرادها ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان، وتعد هذه سمات أغلب منظمات المجتمع المدني في المجتمعات الغربية؛ حيث تأصلت قيمه وتطورت ممارساته. أما في الدول العربية فقد غلب عليها المؤسسات ذات الطابع التقليدي، وذلك لحداثة ظهورها فيها، إضافةً لطبيعة هذه المجتمعات حيث التكوينات التقليدية القائمة على النسب والعشيرة والدين ما تزال لها مكانةً هامة فيه.

وقد احتلت منظمات المجتمع المدني دوراً متقدماً في تفعيل المشاركة السياسية، بقدرتها على التأثير في عملية صنع القرارات التي تعنى بالشأن العام، والتأثير في السياسات العامة، وتحقيق التنمية الشاملة.

لقد خلصت هذه الدراسة إلى أن لمنظمات المجتمع المدني دوراً فاعلاً في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال الصهيوني، وقد تجلى ذلك من خلال إجابات البحث على أسئلته الفرعية التي يمكن توضيحها كالآتي:

1. لقد أسهمت منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الصهيوني قبل قيام الحكم الذاتي.

فقد برز نشاط منظمات المجتمع المدني النسوية مع تصاعد وتيرة السياسات الاستعمارية – الصهيونية. وتركت النكبة عام 1948م، أثر كبير في تشتيت المجتمع الفلسطيني، فتوجه عملها لمساعدة الأسر المهجرة، وكان لظهور منظمة التحرير الفلسطينية دوراً في تفعيل مشاركة المرأة، من خلال تأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية كأحد القواعد الشعبية لها. وبعد عدوان حزيران عام 1967م قامت بالربط بين قضايا المرأة الوطنية والاجتماعية، وسعت لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية. ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م، تحول النشاط النسوي لمنظمات المجتمع المدني إلى مجال التدريب والتعبئة، مما أسهم في خلق كوادر نسائية، نشطت سياسياً من خلال فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية.

2. توجهت منظمات المجتمع المدني بعد قيام الحكم الذاتي الفلسطيني إلى التركيز على قضايا تمكين المرأة من المشاركة في قضايا المجتمع.

بعد اتفاق أوسلو وقيام الحكم الذاتي الفلسطيني؛ تغيرت نشاطات منظمات المجتمع المدني؛ إذ انتقلت من التركيز على دعم العمل السياسي للمرأة الموجه ضد الاحتلال الصهيوني إلى التركيز على قضايا فلسطينية داخلية مثل قضايا التنمية، وحقوق الإنسان، والنوع الاجتماعي، وتحسين وضع المرأة القانوني والاجتماعي، والتمييز الاجتماعي لصالح المرأة. إلا أن اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م كان له أثره في إعادة توجهها نحو المجال السياسي وما رافقه من أعمال إغاثية. وقد تضافرت جهود منظمات المجتمع المدني لمحاولة تطبيق ودمج الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الخاصة بحقوق المرأة في القوانين والتشريعات الفلسطينية.

3. بقيت المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تعاني من تحديات عدة أبرزها: الاحتلال الصهيوني وممارساته العدوانية، والانقسام الفلسطيني.

لقد انتهج الكيان الصهيوني سياسات استعمارية عدوانية تمثلت بأعمال العنف والترهيب والاعتقال والتعذيب ومنع الحريات وتعطيل الحياة الديمقراطية، وتعزيز الفكر التقليدي الذي يحد من المشاركة السياسية للمرأة. بالإضافة الى الانقسام الذي ألحق ضرراً بالمشاركة النسائية بصفة عامة، وبنشاط المؤسسات النسوية على وجه الخصوص، إذ تم مصادرة مقرات بعض المؤسسات النسوية. كما أنها عانت من ضعف التمويل بسبب الاتجاه المحافظ لبعض الممولين وتدخلات الكيان الصهيوني الذي ضغط باتجاه حجب التمويل عن المنظمات الحقوقية النسوية.

4. أسهمت منظمات المجتمع المدني في مواجهة التحديات التي تعيق مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية، من خلال عدة إجراءات وخطوات منها:

قامت منظمات المجتمع المدني باستقطاب المرأة الفلسطينية ضمن كوادرها، وعملت على تنمية قدراتها وخلق نخبة نسوية قادرة على المشاركة الفاعلة في الشأن العام، حيث شغلت المرأة الفلسطينية منصب وزيرة في السلطة التنفيذية، إضافة إلى دخولها سلك القضاء والتشريع والدبلوماسية. ولتشجيع المرأة على المشاركة السياسية طالبت مؤسسات المجتمع المدني بتطبيق نظام الكوتا مما زاد من نسبة تمثيل المرأة في المجالس التمثيلية. كما عملت منظمات المجتمع المدني على توجيه تقارير إلى اللجان الدولية لإلزام الاحتلال الصهيوني بالاتفاقيات الدولية لمنع التمييز ضد المرأة، ولتمكين السلطة الفلسطينية من تحقيق المساواة وضمان مشاركة المرأة السياسية. وتم إطلاق مشروع البرلمان الصوري الذي يتساوى في تمثيله الإناث مع الذكور، مع إنشاء وحدات النوع الاجتماعي من أجل ضمان دمج قضايا النوع الاجتماعي في مختلف جوانب الحياة، وتأسيس مركز شؤون المرأة بغية تعزيز دورها في الحياة العامة، وإشراكها في عملية التنمية.

المصادر والمراجع

1- آل غزاي، ماجد محي (2019)، **المشاركة السياسية الآليات والعوامل المؤثرة: دراسة نظرية**، دار الرياحين للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص190.

2- إبراهيم، سعد الدين. (1995) **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**. القاهرة: مصر. مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ص196.

3- البيومي، إبراهيم، غانم وآخرون. (2003) **نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي**. ط1. بيروت: لبنان. مركز دراسات الوحدة العربية، ص926.

4- الجبالي، صقر، يوسف، أيمن، رحال، عمر. (2014) **قاموس المصطلحات المدنية والسياسية**. جامعة النجاح الوطنية: فلسطين. مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، ص146.

5- الجنحاني، الحبيب، عبد الفتاح، سيف الدين. (2003) **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية**، بيروت: لبنان. دار الفكر المعاصر، ص320.

6- أبو حلاوة، كريم. (1998) **إشكالية مفهوم المجتمع المدني، "النشأة–التطور–التجليات"**. ط1. دمشق: سورية. الأهالي للطباعة، ص175.

7- الخزرجي، ثامر كامل. (2004)، **النظم السياسية والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، ص411.

8- سند، حسن. (2013)، **مفهوم المشاركة السياسية وتطبيقه على المرأة المصرية، مصر، الجيزة**، المجلس القومي للمرأة، ط1، ص32.

9- خضر صالح، سامية. (2005) **المشاركة السياسية والديموقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة**. مصر، كتب عربية، ص171.

10- أبو سباع، أنيس، حرب، جهاد، عبد الحميد، رائد، الحوراني، رزان، خليل، عاصم، الحجار، عدنان، معين البرغوثي وآخرون. (2014) **الحقوق السياسية في فلسطين "بين سندان التشريع ومطرقة الانقسام وآفاق المصالحة"**. فلسطين. معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، ص738.

11- عبد الوهاب، طارق محمد. (2000) **سيكولوجية المشاركة السياسية**، القاهرة: مصر. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص348.

12- علا أبو الغيب، الكرونز، إياد. (2015) **واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في ظل قرار مجلس الأمن 1325**، فلسطين، طاقم شؤون المرأة، ص110.

13- أبو علي، خديجة. (1975) **مقدمات حول واقع المرأة وتجربتها في الثورة الفلسطينية**، بيروت: لبنان. منشورات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، 168 ص.

14- فائق العبدي، مثنى (2019). مقاربات نظرية في السياسات العامة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ص250.

15- فهمي، محمد سيد. (2007) **المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث**. الإسكندرية: مصر. دار الوفاء، ص438.

16- قنديل، أماني. (2008) **الموسوعة العربية للمجتمع المدني** مصر: القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 246 ص.

17- ياسر، صالح. (2014) **المجتمع المدني والديمقراطية**، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ص70.

18- الأرزة، أمايا، هالويل، رتشيل. (2016) **التهجير القسري للسكان، الحالة الفلسطينية: قمع المقاومة**، بديل- المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 116ص.

19- بامبير، ماثيو. **بحث الآن عن العدالة القائمة على النوع الاجتماعي والنزاع والهشاشة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الملاحظات التحليلية وفق البلد: الأراضي الفلسطينية المحتلة**، ص15.

20- البرغوثي، فداء. **الوعي النسوي والنشاط السياسي للنساء الفلسطينيات في الأحزاب السياسية**. معهد دراسات المرأة – برنامج المرأة والقانون والتنمية، ص142

21- جاد، إصلاح. (2000) **المرأة والسياسة**، فلسطين. معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، ص74.

22- دويكات، نبيل. (2020) **دور المجتمع المدني في التأثير في السياسات العامة في مواجهة التمييز والعنف ضد المرأة.** بيروت: لبنان. معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأميركية في بيروت، ص5.

23- عودة، شذى. (2014) **دراسة بحثية حول مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية "المعيقات والفرص وتحديدا في المجتمعات المحلية"**، تم إعداد هذه الدراسة بدعم من صندوق المساواة بين الجنسين/ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ضمن برنامج تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية، ص115

24- إسماعيل، دنيا الأمل. (2015) **المرأة الفلسطينية بين الدمج والتهميش**، مجلة سياسات، العدد 32، رام الله: فلسطين، من ص51- ص71.

25- جعفر، أحمد صادق. (2019) **عوامل نجاح حرية المشاركة السياسية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الثامن، العدد الأول، ص 353 – ص393.

26- حمودة، حسن محمد. (2016) **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية وأثره على مستقبل الدولة الفلسطينية**، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، العدد الأول، غزة: فلسطين، ص192-ص227.

27- عوكل، طلال. (2004) **المرأة والحزب السياسي**، مجلة تسامح، العدد الخامس، حزيران، ص51- ص55.

28- عويسات، فتيحة. (2019) **معوقات ممارسة المرأة للحقوق السياسية في الوطن العربي**، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة: الجزائر. ص22- ص28

29- نزال، عماد، حبش، جمال، (2014) **دور الحركة النسائية الفلسطينية في العمل الوطني الفلسطيني: (1917-1948م)**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثاني والثلاثون (1)، ص290 -320.

30- مهنا، مجد الوجيه. (2014) **المرأة الفلسطينية والتخطيط التنموي- إمكانيات وتحديات**، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني، 6 ص.

31- حسونة، دنيا الأمل إسماعيل. (بدون تاريخ)، أثر **التشريعات والقرارات الفلسطينية على حقوق المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة (1996-2005).** كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. قسم العلوم السياسية. غزة: فلسطين. 206 ص.

32- سناقرة، رائد يوسف أحمد. (2016) **أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية (مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً).** أطروحة ماجستير. كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح الوطنية، نابلس: فلسطين. 163ص.

33- عامر، سمية سميح عبد الفتاح. (2007) **دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي في الأراضي الفلسطينية،** أطروحة ماجستير. في التخطيط الحضري والإقليمي. كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح الوطنية. نابلس: فلسطين، 150ص.

34- عدوان، عندليب حسين. (2017) **التغطية الصحفية لقضايا النساء الفلسطينيات أثناء وبعد العدوان الإسرائيلي على غزة 2008–2009 دراسة تحليلية،** رسالة ماجستير. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة الأزهر. غزة: فلسطين. 143ص.

35- عواد، وفاء محمد حمزة. (2008) **دور المنظمات النسوية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية النسوية في الفترة الواقعة بين عامي (2000–2006).** كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح. نابلس: فلسطين، 280ص.

الوثائق والقوانين والقرارات:

36- اتفاقية سيداو: اتفاقية **القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة** وهي معاهدة دولية اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979م. 23ص.

37- تقرير عن **وضع النساء والفتيات في دولة فلسطين،** اتحاد العام للمرأة الفلسطينية، مقدم من الائتلاف النسوي الأهلي لتطبيق اتفاقية سيداو في دولة فلسطين تحت الاحتلال، مقدم إلى اللجنة المعنية لمناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة – جنيف، 2018/5/30م. 29ص.

38- التقرير الوطني بيجين بعد 25 عاماً إنجازات وتحديات وإجراءات، دولة فلسطين، وزارة شؤون المرأة، نيسان/2019م. 49 ص.

39- القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2002م، السلطة الوطنية الفلسطينية، منظومة القضاء والتشريع في فلسطين "المقتفي". معهد الحقوق، جامعة بيرزيت. أنظر الرابط التالي: www.muqtafi.birzeit.edu

40- المجلس الوطني الفلسطيني، **وثيقة إعلان الاستقلال،** منظمة التحرير الفلسطينية، 1988. 22 ص.

41- منظمة العفو الدولية، المطالبة بحقوق المرأة: البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية المرأة، وثيقة داخلية (لأعضاء منظمة العفو الدولية فقط)، رقم الوثيقة:

2001/001/51 م. 36 ص.

42- منهاج عمل بيجين بعد 20 عام، دولة فلسطين، وزارة شؤون المرأة، نيسان 2014م. ص47.

43- ورقة حقائق حول **وضعية المرأة الفلسطينية وآليات الحماية القانونية،** مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، عام 2019 م. 23 ص

44- سمارة، جيفارا. (2015) المؤسسات النسوية جدلية التمويل وضرورة المراجعة، فلسطين، رام الله، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا. www.wafa.ps

45- عثمان، باسم. المرأة الفلسطينية والهم الوطني والاجتماعي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020/3/7 م، https://0i.is/kjTq